تعقيبات على كتاب السلفية ليست مذهباً

بقلم
صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان
الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

دار الوطن للنشر
الرياض - شارع العليا العام - ص. ب: ٣٣١٠
تلفون ٤٦٤٤٦٥٩ - ٤٦٢٦١٢٤

تعقيبات

على

كتاب السلفية ليست مذهبا

الطبعـة الثانية
١٤١١هـ

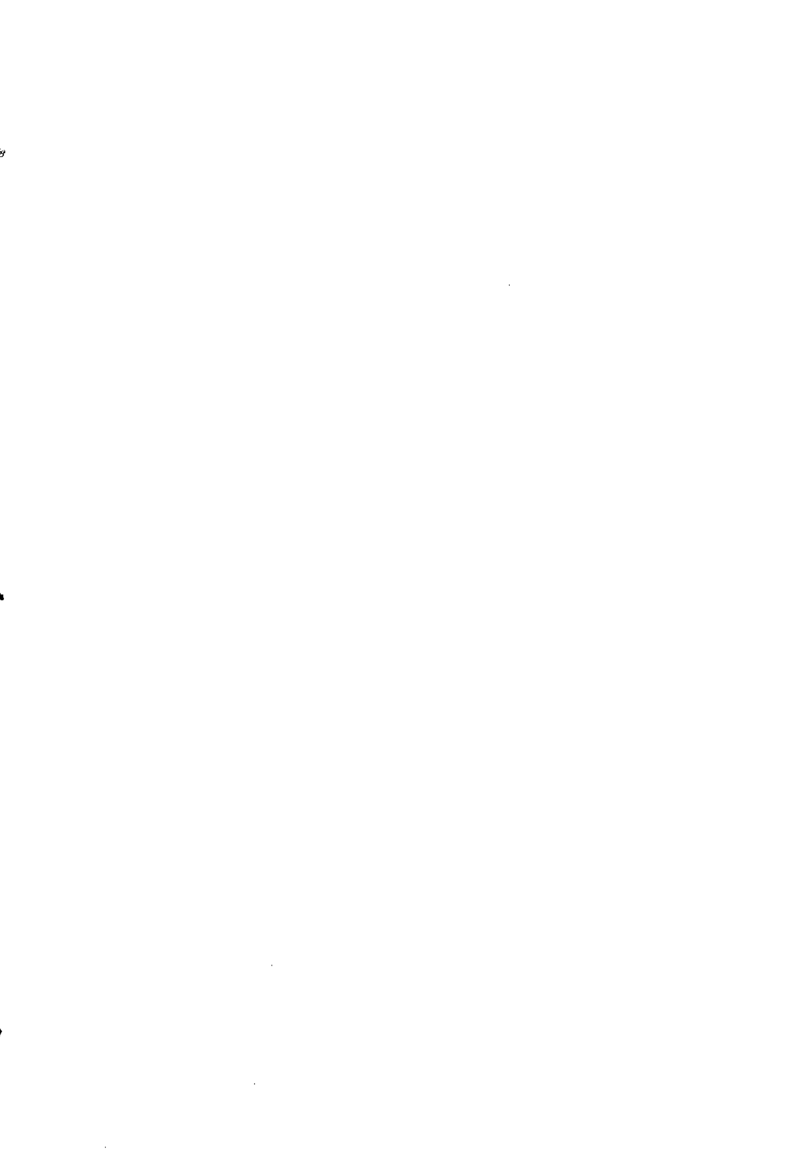

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. . وبعد :

فمما يفرح به المؤمن ويستبشر به، ما يشاهده من صحوة وعودة إلى الإسلام، شملت البلاد الإسلامية، بل وغير الإسلامية، ولم تكن هذه الصحوة مقتصرة على نوعٍ من الناس، بل شملت الشّيب والشباب رجالاً ونساءً . وعلى مختلف تخصصاتهم وأحوالهم الاجتماعية.

والمتمعن في أحوال الأُمة الإسلامية ـ وهي في طريق العودة إلى ربها ـ يرى أن من أخطرٍ ما تواجهه ـ وهي بلا شك تواجه أخطارًا عديدةً ـ **التفرق والاختلاف، وتباين السبل والمناهج**. فكان من

واجب العلماء والدعاة إلى الله تعالى أن يُبيِّنوا للناس الطريق المستقيم والمنهج الحقّ اللذين أرشد إليهما ربنا في كتابه الكريم كما أوضحه أَيُّما إيضاح رسولنا ﷺ حين أخبر عن الاختلاف الذي سيقع في هذه الأمة. وأرشد أُمته إلى طريق الخلاص.

والدعوة إلى العودة إلى مذهب السلف ـ يرحمهم الله تعالى ـ والتزام منهجهم ـ وهو ولله الحمد ـ منهج واضح بيّن، قائم على أُسس متينة، **مما يجب أن يتمسك به الداعون إلى الله، وألّا يتخلّوا عنه أبدًا**، حتى وإن قلّ الأتباع والأعوان، وكثر المعارضون والمخالفون، لأن أمر هذه الأمة لن يصلح في هذا العصر إلا بما صلح بها أولها.

ولأجل هذه القضية وأهميتها، تعددت الوسائل والأساليب لبيان مذهب السلف للناس والدعوة إليه، ومن ذلك:

- **شرح عقيدة السلف ومنهجهم للناس بأسلوب**

سهل، بعيد عن التعرّض للاختلافات والمناقشات للمخالفين. وهذا يصلح في مجال التعليم والتدريس لعموم الناس.

- **الدراسات القوية الموسعة المبيّنة لمنهج السلف** - يرحمهم الله - على سبيل العموم، أو على سبيل الخصوص بأن تدرس مسألة من المسائل وتستقصى أدلتها ويوضّح وجه الحقّ فيها.

- **الردود والمناقشات لما يبثه أهل البدع وغيرهم،** وتحذير الناس منهم، وبيان الصّواب في هذه المسائل التي يعرضون لها.

- **إضافة إلى مختلف الوسائل من الفتاوى والمحاضرات والنشرات المتعددة،** التي كان ولا يزال لها أثر كبير في الناس. ونسأل الله أن يجزل المثوبة لكلّ من قام بالواجب أو بشيء منه، وأن يرزقنا جميعًا الإخلاص في الأقوال والأعمال.

ونحن في هذا الكتاب الذي نقدمه إلى القراء في

كلّ مكـــان، إنــما نَسْـلك في بيان مذهب السلف والـدعـوة إليه مسلك الـردّ والمنـاقشـة لبيـان الحقّ وتـوضيحه للناس، من خلال مناقشة لأحد الكتب التي ظهـرت أخـيراً، وجاءت لِتُناقش مسألة خطيرة ومهمــة، وهي مســألـة تحقيق المقصـود بمـذهب السلف، ومن هو المتمسك به على الوجه الحقّ.

وقـد تولى شيخنـا وأستـاذنا الدكتور صالح بن فوزان الفـوزان الـردّ على ما عرض له الكاتب من مسائل أخطأ فيها وجانبه الصواب، وبينّ شيخنا وجه الحقّ فيها بأسلوب قويّ مقنع وبعبارة سهلة واضحة.

نسـأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، وأن يرينـا الحق حقًّـا ويرزقنا اتباعه، والباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، هو وليّ ذلك والقادر عليه.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى وآله وصحبه أجمعين.

الناشـر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أَرسل رسوله بالهُدى ودين الحقِّ ليُظهره على الدّين كلّه وكفى بالله شهيدًا، وأَشهد أن لا إِلـه إِلا الله وحده لا شريك له، وأَشهد أنَ محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأَصحابه وسلم.

وبعـد:

فقد اطلعت على كتاب من تأليف الدكتور/ محمد سعيد رمضان البوطي بعنوان: «**السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي**».

فاستغربت هذا العنوان لما يُوحي به من إنكار أن يكـون للسلف مذهب ومنهـج تجب علينـا معـرفته والتمسك به، وترك المذاهب المخالفة له، ولما قرأت الكتـاب وجـدت مضمونه أغرب من عنوانه حيث وجدته يقول فيه: «إنّ التمذهب بالسلفية بدعة»، ويُشنّ حملة على السلفيين.

ونحن نتساءل : هل الذي حمله على أن يشن هذه الحملة الشعواء على السلفية والسلفيين ـ الحملة التي تناولت حتى القدامى منهم، كشيخ الإسلام ابن تيمية. وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ـ ؟

هل الذي حمله على ذلك كراهيته للبدع فظن أن التمذهب بالسلفية بدعة فكرهه لذلك؟

كلّا، ليس الحامل له كراهية البدع؛ لأننا رأيناه يؤيد في هذا الكتاب كثيراً من البدع: يؤيد الأذكار الصوفية المبتدعة، ويؤيد الدعاء الجماعي بعد صلاة الفريضة وهو بدعة، ويؤيد السفر لزيارة قبر الرسول ﷺ وهو بدعة.

فاتضح لنا ـ والله أعلم ـ أنّ الحامل له على شنّ هذه الحملة هو التضايق من الآراء السلفية التي تناهض البدع والأفكار التي يعيشها كثير من العالم الإسلامي اليوم وهي لا تتلاءم مع منهج السلف.

وقد ناقشت في هذه العجالة الآراء التي أبداها في

كتابه المذكور حول السلفية والسلفيين.

وذلك من خلال التعقيبات التالية.

وهي تعقيبات مختصرة، تضع تصورًا لما يحتويه كتابه من آراء هي محل نظر، وإذا كان الدكتور يعني بحملته هذه جماعة معينة، فلماذا لا يخصها ببيان أخطائها دون أن يعمم الحكم على جميع السلفيين المعاصرين، وحتى بعض السابقين منهم؟!

والآن إلى التعقيبات . . .

التعقيب الأول:

قوله في العنوان: «السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي» اهـ.

هذا العنوان معناه أنّ السلف ليس لهم مذهب يُعرَفُونَ به، وكأنهم في نظره عوامّ عاشوا في فترة من الزّمن بلا مذهب.

وأَنّ تفـريق العلماء بين مذهب السلف ومذهب الخـلف تفــريق خاطـىء ؛ لأنّ الـسلف ليس لهم مذهب، وعـلى هذا لا معنى لقـول الـرسول ﷺ : «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين. .**» .

وقوله لَمَّا سُئِلَ عن الفرقة الناجية من هي؟ قال: «**هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**» ، لا معنى لهذا كله؛ لأن السلف ليس لهم مذهب.

ولعلّ قصد الدكتور من ذلك هو الرّد على الذين يَتمسكون بمذهب السلف في هذا الزمان ويُخالفون المبتدعة والخرافيين.

التعقيب الثاني :

قوله في صفحة (٥) : «هذا الكتاب لا يتضمن أَي مناقشة لآراء السلفية وأفكارهم التي يُعرَفُونَ بها، كما لا يتضمن تصويبًا ولا تخطئة لها» اهـ.

ومعنى هذا أَنّ الآراء السلفية قابلة للمنــاقشـة

والتخطئة، وهذا فيه إجمال؛ لأن السلفية بمعناها الصحيح المعروف لا تُخالف الكتاب والسنة، فلا تَقبل المناقشة والتّخطئة.

وأما السلفية المدعاة فهي محل النظر، وهو لم يحدد المراد بالسلفية، فكان كلامه موهمًا عامًّا يتناول السلفية الصحيحة المستقيمة.

التعقيب الثالث:

في صفحة (١٢) المقطع الأول يعلل فيه وجوب اتباع السلف بكونهم أفهم للنصوص لسلامة لغتهم ولمخالطتهم لرسول الله ﷺ.

وهذا فيه نقص كبير؛ لأنه أهمل قضية تلقيهم عن رسول الله ﷺ، وتعلمهم منه، وسؤالهم إيّاه، ومشاهدتهم للتنزيل على رسول الله، وتلقيهم التأويل عنه ﷺ، وهذه مرتبة من العلم لم يبلغها غيرهم، وقد أهمل ذكرها وتناساها تمامًا.

كما أنه في آخر هذه الصفحة يُقرّر أنّ **اتباع السلف لا يعني أخــذ أقـوالهم** والاستـدلال بمـواقفهم من الـوقائع، وإنما يعني الرجوع إلى القواعد التي كانوا يحتكمون إليها.

ومعنى هذا الكـلام أن أقـوال السلف وأفعالهم **ليست حُجّـة**، وإنّـما الحُجة هي القواعد التي كانوا يسيرون عليها، وهذا كلام فيه تناقض؛ لأنّ معناه أننا نلغي أقوالهم ونأخذ قواعدها فقط، ونستنبط بها من النصـوص غير استنباطهم، وهذا إهدار لكلام السلف، ودعوة لاجتهاد جديد وفهم جديد يُدّعي فيه أنه على قواعد السلف.

التعقيب الرابع :

في صفحتي ١٣، ١٤ ينكـر أن تتميز طائفة من المسلمين من بين الفرق ـ المختلفة المفترقة ـ وتسمى بالـسلفيــة، ويقــول: «لا اختــلاف بين السلف والخلف، ولا حواجز بينهم، ولا انقسام».

وهـذا الكلام فيه إنكار لقول الرسول ﷺ: «**لا تزالُ طائفةٌ من أُمَّتي على الحقّ لا يَضُرّهم من خذلهم ولا من خالفهم**».

وقـولـه ﷺ: «**وستفـترق هذه الأُمـة على ثلاث وسبعين فرقة كلّها في النّار إلّا واحدة**». قيل من هي يارسول الله؟ قال: «**هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**».

فهـذان الحـديثـان يدلّان على وجـود الافـتراق والانقسام والتميز بين السلف وأتباعهم وبين غيرهم.

والسلف ومن سار على نهجهم مازالـوا يُميِّزون أتبـاع السنة عن غيرهم من المبتدعة والفرق الضالة ويُسمـونهم: «أهـل السنـة والجماعة وأَتباع السلف الصالح»، ومؤلفاتهم مملوءة بذلك.

حيث يردون على الفرق المخالفة لفرقة أهل السنة وأتباع السلف.

والـدكتـور يجحد هذا ويقول: «لا اختلاف بين

السلف والخلف ولا حواجز بينهم ولا انقسام» اهـ.
وهذا إنكار للواقع مخالف لما أخبر به النبي ﷺ، من وجود الانقسام والافتراق في هذه الأمة وأنه لا يبقى على الحقّ منها إلّا فرقة واحدة.

التعقيب الخامس:

من صفحة ١٤ ـ ١٧ يُحاول أن يُبرّر قوله بعدم وجوب الأخذ بأقوال السلف وأعمالهم وتصرفاتهم؛ بأنّ السلف أنفسهم لم يَدْعُوا الناس إلى ذلك، وبأنّ العادات تختلف وتتطور في اللباس والمباني والأواني... الخ ما ذَكَر.

وهذا الكلام فيه جهل وخلط وتلبيس من وجهين:

الوجه الأول: قوله: «إنّ السلف لم يدعوا إلى الأخذ بأقوال السابقين» اهـ.

وهذا كذب عليهم، فإنّ السلف من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين يَحُثّون على امتثال ما أمر الله ورسوله به من الاقتداء بالسلف الصالح، والأخذ

بأَقـوالهم، والله قد أَثنى على الذين يُتَّبعونهم، فقال تعـالى: ﴿والسَّـابِقُـونَ الأوّلُـونَ من المُهـاجـرينَ والأنصارِ والّذِينَ اتَّبَعوهم بإِحسانٍ رَّضِيَ الله عنهم ورضُـوا عنه وأَعدّ لهم جنّاتَ﴾. [التوبة، الآية ١٠٠]، وقال ﷺ، عن الفرقة الناجية: «هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي».

وقال ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الرّاشدين المهديين مِن بعدي»، وقال عبدالله بن مسعود: «من كان مستنًّا فليستنّ بمن قد مات فإنّ الحي لا تُؤْمن عليـه الفتنة، أُولئك أَصحاب رسول الله ﷺ، أبر الناس قلوبًا وأَغزرهم علمًا وأقلهم تكلفًا».

وقال الإمام مالك بن أنس: «لا يُصلح آخر هذه الأُمـة إلا ما أَصلح أَوّلها» إلى غير ذلك مما تضمنته الكتب المُؤلّفة في عقائد السلف والمُسمّاة بكتب السُّنة، ككتاب السنة لعبدالله بن الإمام أحمد، وكتاب السنة للآجري، وكتاب السنة لابن أبي عاصم وغيرها تَذْكر أقوال السلف وتَحثّ على الأخَذ بها.

الوجه الثاني : أَنه جعل مسائل العادات كالمباني والأَواني والملابس كمسائل العلم والعقائد والعبادات تختلف باختلاف الأَزمنة والأَعراف، وهذا منه جهل أَو تلبيس، فإِن الفَرْقَ في ذلك معروفٌ لَأقلّ الناس ثقافة وعلمًا، كلّ يَعرف أن العادات تختلف. وأما العبادات وأحكام الشريعة فهي ثابتة.

التعقيب السادس :

في صفحة ١٨ المقطع الأخير يقول: «إنّ السلف لم يجمدوا عند حرفية أقوال صدرت عنهم» اهـ.

ومراده أنّ السلف لا يبقون على أقوالهم بل يتحولون عنها، ومن ثَمّ لا يجب علينا الأَخذ بأَقوالهم. . وهذا فيه إجمال، فإنْ كان مراده أَقوالهم في العقيدة فهو كذب عليهم، لأنهم ثبتُوا على قولهم في العقيدة ولم يتحولوا عنها، وإن كان مراده أقوالهم في المسائل الاجتهادية فهم لا يجمدون على القول الذي ظهر لهم أَنه خطأ بل يتركونه إلى الصواب.

التعقيب السابع :

قولـه : «**فكـلّ من التـزم بالمتفق عليـه من تلك القــواعــد[1] والأُصـول، وبنى اجتهـاده وتفسـيره وتأْويلاته للنصوص على أَساسها، فهو مسلم، ملتزم بكتاب الله وسنة رسوله . . .**» اهـ.

نقول : **ضابط الإِسلام قد بيّنه الرّسول ﷺ، في** حديث جبريل وهو: «أَنْ تشهد أَن لا إِلـه إلّا الله وأَنّ محمـدًا رسـول الله، وتُقيم الصـلاة، وتُؤتي الزكاة، وتصُـــوم رمضـان، وتحـجّ البيت إن استـطعت إِليه سبـيلًا[2]» فالمسلم هو الملتـزم بالإِســلام، المقيم لأَركانه، فلا حاجة إلى هذا التعريف الذي ذكره مع تعريف رسول الله ﷺ، ثم إنّ تعريفه فيه إجمال وعدم وضوح فهو يتيح لكل أحد أن يُفسّر الإِسلام بما يريد.

يدلّ على ذلك قوله فيما بعد : «**نعم إنّ من قواعد هذا المنهج ما قد يخضع فهمه للاجتهاد، ومن ثَمّ فقد**

---

(١) يعني القواعد التي قال إن السلف كانوا يحتكمون إليها.

(٢) ويتبع هذه الأركان فرائض وسنن وشرائع هي مكملات للإِسلام.

وقــع الخــلاف الــخ. . .» فهـل الإِسـلام قابـل للاختـلاف؟ كلاّ بل إِنّ أُصـول الإِسـلام والعقيدة ليست مجالاً للاجتهـاد والاختـلاف، وإِنـما هذا في المسـائـل الفـرعية، فمن خالف في أُصـول الـدّين وعقيدتـه فإنّه يَكفر أَو يضلل بحسب مخالفته؛ لأنّ مدارها على النصّ والتوقيف، ولا مسرح للاجتهاد فيها.

التعقيب الثامن :

قوله في صفحة ٢٣ : «إن السلفية لا تعني إلّا مرحلة زمنية، قُصارى ما في الأمر أنّ الرسول ﷺ، وصفها بالخيرية، كما وصف كلّ عصر آت من بعدُ بأنه خير من الذي يليه، فإن قصدت بها جماعة إسلامية ذات منهج معين خاصّ بها، فتلك إذن إحدى البدع» اهـ.

ونقول : هذا التفسير منه للسلفية بأنها مرحلة زمنية وليست جماعة تفسير غريب وباطل.

فهل يُقال للمرحلة الزمنية بأَنّها سلفية؟ هذا لم يقل به أَحد من البشر.

وإنما تُطلق السلفية على الجماعة المؤْمنة الذين عاشوا في العصر الأول من عصور الإسلام، والتزموا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، ووصفهم الرسول ﷺ، بقوله : «**خيركم قرني ثم الذين يَلُونَهُم ثم الذين يلونهم**». الحديث . . .

فهذا وصف لجماعة، وليس لمرحلة زمنية، ولما ذكر ﷺ، افتراق الأُمة فيما بعد، قال عن الفرق كلها: «إنها في النّار إلاّ واحدة». ووصف هذه الواحدة بأَنها هي التي تتبع منهج السلف وتسير عليه فقال: «هم من كان على مثل ما أَنا عليه اليوم وأَصحابي».. فدلّ ذلك على أن هناك جماعة سلفية سابقة، وجماعة متأخرة تتبعها في نهجها، وهناك جماعات مخالفة لها مُتوعدة بالنار، وما ذاك إلا لضلال هذه الفرق المخالفة للفرقة الناجية.

لا كما يقول فيما سبق في صفحتي ٢٠، ٢١: «ومن حقّ صاحب أَحد الرأيين أَو الآراء في تلك المسائل الاجتهادية أَن يَطمئن إِلى أَنّ ما ذهب إِليه هو الصواب، ولكن ليس من حقّه أَن يجزم بأَنّ الذين خالفوه إلى الآراء الأُخرى ضالون خارجون عن حظيرة الهُدى» اهـ. ونقول له: ليس هذا على إطلاقه، إِنما هو في المسائل الفروعية التي هي مسرح للاجتهاد، أَما مسائل العقيدة فلا مجال للاجتهاد

فيهـا، وإنما مدارها على التوقيف. ومن خالف فيها ضُلِّل أو كُفِّر بحسب مخالفتـه، وقد ضَلَّل السلف القـدرية والخوارج والجهمية، وحكموا على بعضهم بالكفر لمخالفتهم منهج السلف.

التعقيب التاسع:

زعم في الصفحات ٢٧ ـ ٣١ أَن الصحابة لم يكن بهم حاجة إِلى تحكيم ميزان علمي في الاستنباط.

وهـذا فيه إِجمال، **فإن أَراد بالميزان العلمي** فهم النصوص ومعرفة معانيهاَ وما يُراد بها فهم أَغزر الناس علمًا في ذلـك و، إفلَكتَ مهلقَـأر **وإِن أَراد بالميزان العلمي** منهج الجدل وعلم الكلام، فهَذا ميزان جهلي لا ميزان علمي، وهم أَغنى الناس عنه، وقد تركوه وحـذّروا منـه وضلّلُوا أَصحـابه؛ لَأنه لا يُوصل إِلى حقيقة ولا يهدي إِلى صواب، وإِنما آل بأَصحابه إِلى الشـك، وإِن زعـم من ابتـلى به أَنـه ميزان علميّ ووصـفـوا أَنفسهم بأَن طريقتهم أَعلم وأَحكم وأَنّ

طريقة السلف أسلم، ويصفون السلف بأنهم ظاهريُّون كما وصفهم الدكتور بذلك في هذا الكتاب في صفحة ٣١ فقال: «**ومن ثمّ فإنّ الشأْن فيما ذكرناه عنهم من ابتعادهم عن ساحة الرَأي وعدم الخوض فيما تلقوه من أَنباء الغيب وغوامض المعاني، ووقوفهم في ذلك مع ظاهر النصوص دون تعطيل ولا تشبيه**». فهذا معناه: أَن **طريقة السلف طريقة بدائية تقف** عند ظاهر النصوص وليست طريقة علمية تنفذ إلى غورِ النصوص ومقاصدها ومعناه أيضًا: **أَن للنصوص باطنًا وظاهرًا يختلفان كما يقوله أَهل الضلال**.

التعقيب العاشر:

من صفحة ٣٢ إلى صفحة ٤٧ يحاول أَن يُبرّر مخالفة بعض الخلف لمنهج السلف باتساع بلاد الإِسلام ودخول أَجناس من البشر في دين الإِسلام، وهم يحملون ثقافات أَجنبية. وبتوسع مجالات الحياة المعيشية باختلاف الملابس والمباني والأواني

والصناعات والأطعمة إلى غير ذلك مما ذكره من الكلام الطويل إلى أن قال في النهاية: «**فلو كانت اتجاهات السلف واجتهاداتهم هذه حُجّة لذاتها لا تحتاج هي بدورها إلى بُرهان أو مُستند يُدَعّمها لأنها برهان نفسها، إذن لوجب أن تكون تلك النظرات (يعني نظرات السلف) المتباعدة المتناقضة كلها حقًّا وصوابًا، ولَوَجب المصير ودون أى تردّد إلى رأي المصوبة**[1] **ولما احتاج أُوْلئك السلف ـ رضوان الله عليهم ـ أَن يلجأُوا أخيراً من مشكلة هذا التناقض والاضطراب إلى منهج علمي يضبط حدود المصالح** . . .» **الخ ما قال**.

ونحن نُجيبه عن ذلك :

الجواب الأول : أَنّ السلف لم يختلفوا في مسائل العقائد والإيمان، وإنما اختلفوا في مسائل الاجتهاد الفرعية! وليس ذلك اضطرابًا وتناقضًا كما يقول، وإنما هو اجتهاد يُؤجرون عليه.

الجواب الثاني : أَنّ الرسول ﷺ ، أمرنا باتباعهم بقوله : «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي**» ، وقال عن الفرقة الناجية : «**هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**» . وأثنى الله على من اتبعهم ورضي عنه معهم ، فقال سبحانه : ﴿**والسّابقُون الأوّلُون مِنَ المُهَاجِرينَ والأنصارِ والذين اتّبَعُوهم بإحسانٍ رّضيَ اللهُ عنهم ورَضُوا عنه وأَعدّ لهم جنّاتٍ تجري تحتهَا الأنهارُ**﴾ . [التوبة، الآية ١٠٠] .

والإمام مالك بن أنس ـ يرحمه الله ـ يقول : «**لا يُصلح آخر هذه الأمة إلا ما أَصلح أولها . . .**» .

فيجب اتباعهم والأَخذ بأقوالهم لا سيما في العقيدة؛ لأَن قولهم حُجّة، كما هو مُقرر في الأُصول .

---

(١) ومعناه غير واضح .

التعقيب الحادي عشر :

في صفحتي ٥٣، ٥٤ وصف الكوثري بأنه مُحقّق ونقل كلامًا له ذكر فيه أَن عدّة من أَحبار اليهود ورهبان النصارى وموابذة المجوس بثّوا بين أَعراب الرواة من المسلمين أَساطير وأَخبارًا في جانب الله فيها تجسيم وتشبيه وأَن المهدي أَمر علماء الجدل من المتكلمين بتصنيف الكتب في الردّ على المُلحدين والزنادقة[1]، وأَقاموا البراهين وأَزالوا الشّبه وخدموا الدين.

هكذا وصف الكوثري رواة الإسلام بأَنهم أَعراب راجت عليهم أَساطير اليهود والنصارى والمجوس، وهذه الأَساطير في زعمه هي الأَخبار المتضمنة لأَسماءِ الله وصفاته؛ لأَنها تُفيد التّشبيه والتّجسيم عنده؛ وأَثنى على علماء الكلام الذين ردوا هذه الروايات ووصفهم بالدفاع عن الإسلام والردّ على الملحدين

(١) لعله يقصد بالملحدين أتباع السلف الذين يثبتون صفات الله التي هي في اعتباره أساطير وتجسيم وتشبيه.

والزنادقة، وأما علماء الكتاب والسنة فليس لهم دور عند الكوثري في الذّبّ عن الإسلام والردّ على الملاحدة والةقدانزلأ ، وقد نقل الدكتور كلامه هذا مرتضيًا له ووصفه بالمحقق ـ والله المستعان.

التعقيب الثاني عشر :

في صفحة ٦٣ يرى في فقرة (١) أنه يجب التأكد من صحة النّصوص الواردة والمنقولة عن رسول الله ﷺ، قرآنًا كانت هذه النصوص أو سنة.

ونقول له :

أولا : هل القرآن يحتاج إلى تأكد من صحته ؛ أليس هو متواتر تواترًا قطعيًّا؟ وإذا كان يريد بعض القراءات فلماذا لم يبين ويقيِّد كلامه بذلك!؟

ثانيا : هل القرآن من فم الرسول ﷺ كالسنة، أو هو وحي كلّه لفظه ومعناه من الله تعالى والرسول مبلغ فقط؟ إنّ كلامه هذا يوهم أن

القرآن الكريم من كلام الرسول كالسنة وليس هو كلام الله تعالى.

التعقيب الثالث عشر:

قال في صفحة ٦٣ فقرة (جـ) : «إنه يجب على الباحث عرض حصيلة تلك المعاني (أي معاني النصوص الصحيحة) التي وقف عليها وتأكد منها على موازين المنطق والعقل لتمحيصها ومعرفة موقف العقل منها» اهـ. ونقول: هل للعقل موقف وسلطة مع النصوص الصحيحة؟ هذا لم يقل به إلا المعتزلة ومن وافقهم، أما أهل السنة فيسلمون لما صحّ عن الله ورسوله سواء أدركته عقولهم أم لا، ولا سيما في نصوص الأسماء والصّفات وقضايا العقيدة، فإن العقول لا مجال لها في ذلك؛ لأنه من أمور الغيب... مع العلم أن الشّرع لا يأتي بما تحيله العقول، لكنه قد يأتي بما تحار فيه العقول ولا تدرك كُنهه.

التعقيب الرابع عشر :

في صفحة ٦٤ المقطع الثالث يستنكر تقسيم المسلمين إلى سلفيين وبدعيين.

وهذا ردّ للنصوص التي أَخبرت عن افتراق هذه الأُمة إلى ثلاث وسبعين فرقة كلّها في النّار إلا واحدة، والتي أَخبرت عن حدوث الاختلاف الكثير وحثّت على التمَسك بسنة الرسول ﷺ، وسنة الخلفاء الراشدين عند ذلك، وكتابه كلّه يدور حول هذه النقطة. وهو إنكار لما هو واقع من الانقسام والافتراق في هذه الأمة، فهو إنكار للواقع المحسوس.

وكان الأَجدر به أَن يحثّ المختلفين والمفترقين إلى الرجوع إِلى الكتاب والسنة بدلاً من أَن يُطمئنهم عَلى ما هم عليه من فُرقة ومخالفة وبأَنهم على الحقّ.

التعقيب الخامس عشر :

في الصفحات ٦٥ ـ ٦٧ يشكّك في صحة الاستدلال بالخبر الصحيح الذي لم يبلغ حدّ التواتر في الاعتقاد.

فيقول: «هذا القسم لا تتكوّن منه حُجة مُلزمة في نطاق الاعتقاد بحيث يقع الإنسان في طائلة الكفر إن هو لم يجزم بمضمون خبر صحيح لم يرق إلى درجة المتواتر» اهـ.

ونقول: هذا كلام غير سليم ولا سديد، فإن خبر الآحاد إذا صحّ عن رسول الله ﷺ، وجب تصديقه والتسليم له والجزم بمضمونه في العقائد وغيرها، وهذا القول الذي ذكره قول مبتدع في الإسلام.

فإن الرسول ﷺ، كان يُرسل رسله آحادًا ويقبل المرسل إليه خبرهم من غير توقف ولا تشكّك في صحة ما جاءُوا به، وكذلك الصحابة وأتباعهم كانوا يتقبلون الأحاديث الصحيحة، ويحتجون بها ولا يشكّون في مضامينها في العقائد وغيرها ولا يُوجد هذا التفريق في كلام السلف وإنما وُجد في كلام بعض الخلف فهو مبتدع.

التعقيب السادس عشر :

في صفحة ٩٩ ذكر الدكتور البوطي: الأُصول والأَحكام التي لا مجال للاختلاف فيها، وذكر منها اليقين بأَن الله عزّ وجلّ واحد في ذاته وصفاته وأَفعاله، وهذا الذي ذكره لا يزيد على توحيد الربوبية الذي أَقر به المشركون وجمهور الأُمم، فالإِقرار واليقين به وحده لا يكفي حتى ينضاف إِليه توحيد الأُلوهية وهو إِفراد الله بالعبادة وترك عبادة ما سواه، وهذا أَيضًا أصل لا مجال للاختلاف فيه، وقوله في هذه الصفحة في الفقرة رقم (٤) عن صفات الله إِنها قديمة قدم ذاته ـ هذا ليس على إِطلاقه إِنما يُقالَ في صفات الذات، أَما صفات الإِفعال كالاستواء والنزول والخلق والرّزق فهي قديمة النوع حادثة الآحاد، وكذا قوله عن كلام الله، فهو قديم ليس على إِطلاقه؛ لأَنه من صفات الأَفعال فهو قديم النوع حادث الآحاد كغيره من صفات الأَفعال، وهذا التفصيل معروف عند أَهل السنة والجماعة.

التعقيب السابع عشر :

قوله في صفحة ٩٩ : «وكل ما قد وصف الله به ذاته أو أخبر به عنها مما يستلزم ظاهره التجسيد والتشبيه نُثبته له كما قد أَثبت ذلك لنفسه ونُنزّهه عن الشبيه والنظير والتّميز والتّجسد».

نقول : ليس في صفات الله ما يستلزم ظاهره التجسيد والتشبيه، وإنما ذلك فَهْم فَهمه بعض الجُهال أَو الضّلال ولا ينسب ذلك إلى النصوص؛ لأَن لله صفات تخصه وتليق به، لا تشبهها صفات خلقه، ولا يدور هذا في ذهن المؤْمن الصادق الإيمان، وكلامٍ الله وكلام رسوله يُنزه عن أَن يكون لازمه باطلاً.

التعقيب الثامن عشر :

قوله في صفحة ١٠١ في الفقرة (٨) : «إنّ رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة لا تستلزم تحيزًا في جهة معينة» اهـ.

وأقول : نِفْيُ الجهة عن الله مطلقاً غير صحيح . . فإنه سبحانه في جهة العلو كما تواترت الأدلة على علوه على خلقه ، وإنما يُنزه عن جهة غير العلو، هذا مذهب أهل السنة والجماعة ، بخلاف الجهمية ومن سار على منهجهم في ذلك وغيره .

التعقيب التاسع عشر :

قوله في صفحتي ١٠١ ، ١٠٢ «إنّ الشفاعة في حق كثير من العُصاة والمذنبين ميزة ميّز الله بها نبيه عن سائر الرسل . . . أهـ .

هذا كلام غير صحيح ، فإن الشفاعة في عُصاة الموحدين ليست خاصة بنبينا ﷺ ، بل ليست خاصة بالأنبياء، وإنما الخاص به ﷺ ، الشفاعة العظمى التي هي المقام المحمود، فقد صحّ أنّ الملائكة يشفعون والأنبياء يشفعون والأولياء يشفعون .

وفي الحديث الذي رواه مسلم أَنّ النبي ﷺ ، قال: **«فو الّذي نفسي بيده ما منكم من أَحد بأشدّ**

مناشدة لله في استقصاء الحقّ من المؤمنين لله يوم القيامة لإخوانهم الذين في النّار يقولون: ربنا كانوا يصومون معنا ويصلّون ويحجّون فيقال لهم: أخرجوا من عرفتم فتحرّم صورهم على النار فيخرجون خلقًا كثيراً». . الحديث. وفيه: فيقول الله عزّ وجلّ: «شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيراً قطّ». إلى آخر الحديث. [انظر صحيح مسلم بشرح النووي (٣/ ٣١ - ٣٢)]، ولكن لابد للشفاعة من شرطين.

الشرط الأول: . إذن الله للشافع أن يشفع، قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشفَعُ عِندَهُۥ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾.

والشرط الثاني: رضى الله عن المشفوع فيه بأن يكون من أهل التوحيد. . قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ فالكفار لا تنفعهم الشفاعة، قال تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾.

التعقيب العشرون :

قولــه في صفحــة ١٠٤ في المقــطع الأخــير: «والإسلام يستتبع آثاره مستقلًّا ومنفصلًا عن الإيمان في الدنيا» اهـ.

هذا الكلام فيه نظر: فإن الإسلام الصحيح لا ينفصل عن الإيمان لا في الدنيا ولا في الآخرة، فإن انفصل عنه فليس إسلامًا صحيحًا، وإنما هو نفاق، والمنافق لا يُسمى مسلمًا وإنما يُسمى منافقًا، كما سماه الله ورسوله، ولا يلزم من معاملته معاملة المسلم في الدنيا أنه مسلم حقيقة لا في الدنيا ولا في الآخرة.

التعقيب الحادي والعشرون :

قوله في صفحة ١٠٧ : «والقول بأَنَّ الإنسان يخلق أفَعال نفسه، وهو مذهب المعتزلة ليس مُكفرًا».

أقول: في نفي تكفيره نظر؛ لأَنّ من قال ذلك إن كان مع هذا يُنكر علم الله كما في قول غُلاة القَدرِية فهــو كافر، وإن كان لا يُنكره وهو مُقلّد لغيره فهذا

يُضلل، وإِن كان غير مقلّد، فقـد أَنكر أَحد أَركان الإِيمان، وهـو القدر على علم، فكيف لا يكفر من هذه حاله، وأَيضًا هو قد أَثبت لله شريكًا في خلقه، وقد قال السلف عن هذا الصنف: إِنهم مجوس هذه الأمة.

التعقيب الثاني والعشرون :

ما ذكـــره في صفـحتي ١١١ ، ١١٢ من أَنّ من أَضفى صفـات النبـوة على عليّ بن أَبي طالـب، وما يعتقده بعض المريدين في أَشياخهم من العصمة، وما قاله الإمام الخميني من أَن لَأئمتهم مالا يبلغه ملك مقـــرب ولا نبيٌّ مُرســـل، أَنّ هذه الأُمـور تُعتـبر شذوذات لا تستوجب كفر أَصحابها وخروجهم من الملة. وكرر ذلك أَيضًا في أَول صفحة ١١٠، وقال في هامش صفحة ١١٢ تعليقة رقم (١) سألت بعض الإخوة علماء الشيعة الإيرانيين إلخ . . .

نقـول: إنّ عدم تكفـير من يقول هذه المقولات واعتبـاره أَخـا خطأ واضح؛ لأَنها من أَسباب الرّدة الـواضحـة فكيف لا يكفـرون بذلك. وقد فضّلوا أئمتهم على المـلائكـة المقـربين والأَنبياء والمرسلين، وادعـوا لهم العصمة وأَعطوهم حقّ التشريع كما هو موجـود في كتبهم ومقـولاتهم وهذا من أَعظم أَنواع الـــرّدة، فلا يجوز للمؤمن أَن يُحبهم ويقـول: إنهم

إخوانه، قال تعالى: ﴿يا أيها الّذين آمنوا لا تتخذوا عدوّي وعدوّكم أولياءَ تُلقون إِليهم بالمودّة وقد كفروا بما جاءكم من الحقّ﴾.

وقال تعالى: ﴿لا تجد قومًا يُؤْمنون بالله واليوم الآخر يُوَادّون من حادّ الله ورسولَه ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم﴾. الآية.

التعقيب الثالث والعشرون:

قوله في صفحة ١١٤: «ويقابل التعطيل التجسيم أو التشبيه وهو أن تُترك هذه الآيات (أي آيات الصِّفَات) على ظاهرها، ويُفهم منها المألوف في حياة المخلوقين والمحدثين، فَيُفهم من اليد الجارحة التي خلقها الله فينا، ويُفهم من الاستواء معناه المتمثل في جلوس أحدنا على كرسيه أو سريره، ويفهم من المجيء الحركة التي تتخطى حيزًا إلى غيره وهكذا». اهـ.

والجواب عن ذلك أن نقول :

أولا : لابـد من ترك الآيات على ظاهرها فإنه حقّ مراد لله سبحانه، وكون بعض الناس يفهم منها فهمًا سيئًا آفته من فهمه الخاطىء وليس ما فهمه هو ظاهر الآيات:

وكم من عائب قولاً صحيحًا
وآفته من الفهم السقيم

ثانيا : الآيات تدلّ على صفات حقيقية لله، فله يد حقيقية تليق به، ولا تُشبه يد المخلوق، والاستواء له معنى حقيقي فسّره به السلف وأئمة السنة واللغة، وهو العلو والارتفاع والاستقرار والصعود، وكلّ هذه المعاني على ما يليق بالله، لا كعلو المخلوق وارتفاعه، واستقراره وصعوده، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، وكذلك المجيء هو مجيء حقيقي على معناه في اللغة العربية، وكذا الإتيان كما جاء في الآيات الأخرى، ولا يلزم منه مشابهة

مجيء المخلوق وإتيانه، والجارحة والحيز ألفاظ مجملة لم يرد نفيها ولا إثباتها في حقّ الله تعالى.

التعقيب الرابع والعشرون:

في صفحتي ١١٨، ١١٩، أثنى على بعض المتصوفة وبعض مؤلفاتهم كالقشيري، وهذا الثناء في غير محله؛ لأن التصوف أصله مبتدع في الإسلام ودخيل عليه، وقد تطور إلى أفكار إلحادية، ومازال العلماء المحققون يحذرون منه ومن أصحابه وبالخصوص القشيري، فإن لشيخ الإسلام ابن تيمية ردّ مفصل على رسالته وما فيها من مخالفات وشطحات، وفي الثناء عليه وعلى أمثاله تغرير بمن لا يعرف حقيقتهم.

التعقيب الخامس والعشرون:

تكلم عن صفات الله عزّ وجلّ من صفحة ١٣٢ حتى صفحة ١٤٤، وقد حصل في كلامه أخطاء كثيرة من أهمها:

١ـ اعتباره آيات الصِّفات من المتشابه، وهذا خطأ؛

لأن آيات الصفات عند سلف الأمة وأئمتها من المحكم، ولم يقل إنها من المتشابه إلا بعض المتأخرين الذين لا يُحتجّ بقولهم، ولا يُعتبر بخلافهم.

٢ـ **ذكر أنّ آيات الصفات لها محملان :**

المحمل الأول : أن تجرى على ظاهرها مع تنزيه الله عزّ وجلّ عن الشبيه والشريك، وقال إن هذا تأويل إجمالي؛ لأن ظاهرها ما هو من صفات المخلوقين.

والجواب : نقول له : ليس الأمر كما ذكرت فليس ظاهرها يدلّ على مشابهة صفات المخلوقين، وإنما هذا وهم توهمته أنت وتوهمه غيرك، وليس هو ظاهرها؛ لأن ظاهرها هو ما يليق بجلال الله، وصفات الخالق تختص به، وصفات المخلوق تختص به. ثم قال:

والمحمل الثاني : حملها على المعنى المجازي بأن

يْفسر الاستــواء بالاسـتيلاء والتسلط، واليد بالقوة. . انتهى كلامه.

والجواب : نقول له : لا يجوز حمل صفات الله عزّ وجلّ على المعنى المجازي؛ لأن هذا تعطيل لها عن مدلـوهـا، بل يجب حملهـا على المعنى الحقيقي الـلائق بالله؛ لأن الأصل في الكلام الحقيقة، ولا سيما كلام الله عزّ وجلّ، ولا سيما ما يتعلق به وبـأسـمائه وصفاته، ولا يجوز حمل الكـلام على المجـاز، إلا عنـد تعذر حمله على الحقيقـة، وهــذا ما لم يحصــل في نُصــوص الصّفـات، فليس هنـاك ما يوجب حملها على المجـاز، وكتـبرير منـه لهذا الباطل الذي ذكره نسب إلى بعض السلف تأويل بعض الصفات، فنسب إلى الإمام أحمد تأويل ﴿**وجاء ربك**﴾، بمعنى جاء أمــر ربــك، ونسب إلى الإمــام البخـاري تأويل الضحك بالرحمة، ونسب إلى الإمام حماد بن زيد تأويل نزول الله إلى السماء الدنيا بإقباله جلّ جلاله على عباده :

والجواب أن نقول:

أولا: ما نسبه الإمام أحمد لم يثبت عنه، ولم يُوثقه من كتبه أو كتب أصحابه، وذكر البيهقي لذلك لا يُعتمد؛ لأنّ البيهقي - يرحمه الله - عنده شيء من تأويل الصفات فلا يوثق بنقله في هذا الباب؛ لأنه ربما يتساهل في النقل.

والثابت المتيقن عن الإمام أحمد إثبات الصفات على حقيقتها وعدم تأويلها فلا يُترك المعروف المتيقن عنه لشيء مظنون ونَقل لم يثبت عنه، وله - يرحمه الله - ردّ على الجهمية والزنادقة في هذا الباب مشهور ومطبوع ومتداول.

ثانيا: وما نسبه إلى البخاري غير صحيح، فقد راجعت صحيح البخاري فوجدته قد ذكر الحديث الذي أشار إليه الدكتور[1] تحت

---

(١) وهو حديث: الأنصاري الذي أكرم ضيف رسول الله ﷺ وبات هو وزوجته وأولاده طاوين، فقال النبي ﷺ: «لقد ضحك الله الليلة من فعالكما».

ترجمة: ﴿ويُؤْثِرون على أَنفسهم﴾ [الحشر، الآية ٩]، ولم يذكر تأويل الضّحك بالرّحمة، وإنّما الـذي أوله بالرضا هو الحافظ ابن حجر في الفتح، والحافظ - يرحمه الله - متأثر بمذهب الأشاعرة فلا عبرة بقوله في هذا.

ثالثا: ما نسبـه إلى حماد بن زيد من تأْويل النزول بالإقبال يُجاب عنه من وجهين:

الوجه الأول: أَن هذا لم يثبت عنه؛ لأَنه من رواية البيهقي، والبيهقي - يرحمه الله - يتأَوّل بعض الصّفات فربما تساهل في النقل، ولو ثبت عن حماد هذا التأْويل فهو مردود بما أَجمع عليه السلف من إثبات النزول على حقيقته.

الوجه الثـاني: أَنه لا تنافيَ بين إثبات النزول على حقيقته، وإقبال الله عزّ وجلّ على عباده، فيُقـال ينزل ويُقبل على عباده وليس في هذا حمل على المجاز كما يظن الدكتور.

٣ـ نسب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره أنهم قد يُفسرون الوجه بالجهة أو القبلة أو الذات، وظن أن هذا تأويل للوجه الذي هو صفة من صفات الله عزّ وجلّ الذاتية، وهذا الظنّ منه خطأ واضح، فهؤلاء الأئمة لم يقصدوا ما توهمه؛ لأن الوجه لفظ مشترك، تارة يُراد به الوجه الذي هو الصّفة الذاتية، وتارة يُراد به الدّين والقصد، وتارة يُراد به الجهة والوجهة، وسياق الكلام هو الذي يُحدّد المقصود في كلّ مكان بحسبه، فإذا فسر الوجه في موضع بأحد هذه المعاني لدليل اقتضى ذلك من دلالة السياق أو غيره، صحّ ذلك ولم يكن تأويلاً، بل هو تفسير لذلك النصّ وبيان للمراد به، وبما ذكرنا يتبين أن ما ذكره الدكتور من جواز حمل آيات الصّفات وأحاديثها على المعنى المجازي وصرفها عن ظاهرها أنه قول غير صحيح وأنه لا مستند له فيما ذكره عن بعض السلف، إما لأنه لم يصحّ عنهم أو لأنهم لم يقصدوا ما توهمه.

٤ـ اعتمد على تأويلات الخطابي لبعض الصّفات وأشاد به ومدحه من أجل ذلك. والجواب عن ذلك: أن الخطابي ـ يرحمه الله ـ ممن يتأوّلون الصّفات فلا اعتبار بقوله، ولا حُجّة برأيه، وله تأويلات كثيرة، والله يعفو عنّا وعنه.

ثم العجيب في الأمر أن الدكتور تناقض مع نفسه حيث ذكر فيما سبق أنه يجب إثبات صفات الله كما جاءت مع تنزيه الله عن التشبيه والتمثيل كما في صفحات ٩٩، ١٠١، ١١٣، ١١٥، بينما نراه هنا يجيز تأويلها وحملها على المجاز. . هل هذا تراجع عما سبق أو هو التناقض؟

التعقيب السادس والعشرون:

أنه في صفحة ١٣٨، يُجيز مُخالفة السّلف في إثبات الصّفات على حقيقتها فيقول: بل نفرض أنّ أحدًا من رجال السلف ـ رضوان الله عليهم ـ لم يجز لنفسه أكثر من أن يُثبت ما أثبته الله لذاته مع تفويض ما وراء ذلك من العلم والتفاصيل إلى الله عزّ وجلّ،

فإن ذلك لا يقوم حُجّة على حُرمة مخالفتهم في موقفهم هذا حُرمة مُطلقة. انتهى كلامه.

ونقول يا سبحان الله أَلا يسعنا ما وسع السلف، أَليست مخالفتهم وفيهم المهاجرون والأَنصار والخلفاء الراشدون وبقية الصحابة - رضي الله عنهم - والقرون المفضلة أَليست مخالفتهم لا سيما في العقيدة بدعة وكلّ بدعة ضلالة، بدليل قوله ﷺ: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الرّاشدين المهديين تمسّكُوا بها وعُضّوا عليها بالنواجذ، وإيّاكم ومُحدثات الأُمور فإنّ كل محدثة بدعة وكلّ بدعة ضلالة**». والله تعالى يقول: ﴿**والسّابقونَ الأَوّلونَ من المهاجرينَ والأنصارِ والذين اتبعوهم بإِحسانٍ. رَضِيَ الله عنهم ورضُوا عنه**﴾.

فشرط سبحانه في رضاه عمن جاء بعدهم اتباعهم للمهاجرين والأَنصار بإِحسان، والدكتور يقول: «لا تحرم مخالفتهم في صفات الله عزّ وجلّ»، أَلم يُخبر النبي ﷺ، أنهم خير القرون؟ ومعنى هذا الحث على

الاقتـداء بهم والنهي عن مخالفتهم لاسيما في أُصول الـدِّين، ثم هل تجوز المخـالفـة في أُمـور العقيدة؟ أَليست العقيدة توقيفية لا مجال للاجتهاد والاختلاف فيها؟

التعقيب السابع والعشرون :

في صفحة ١٤٦ المقطع الأخير ذكر أَن من البدع القول بفناء النار، وأَن ذلك داخل بإِجماع المسلمين في معنى البدعة. وتعقيبنا عليه من وجهين:

الوجه الأول : أَنه لم يحصل إجماع على تخطئة القول بفناء النار وعدّه من البدع كما زعم، فالمسأَلة خلافية، وإِن كان الجمهور لا يرون القول بذلك، لكنه لم يتم إِجماع على إِنكاره، وإِنما هو من المسائل الخلافية التي لا يبتدع فيها.

الوجه الثاني : أَن الذين قالوا بفنائها استدلوا بأَدلـة من القـرآن والسنة، وبقطع النظر عن صحة استدلالهم بها أَو عدم صحته فإِن هذا القول لا يُعتبر

من البدع ما دام أَن أَصحابه يستدلون له ؛ لأَن البدع ما ليس لها دليل أصلاً، وغاية ما يُقال إِنه قول خطأ أَو رأي غير صواب، ولا يُقال بدعة، وليس قصدي الدفاع عن هذا القول، ولكن قصدي بيان أَنه ليس بدعـة، ولا ينـطبق عليه ضابط البـدعـة، وهو من المسائل الخلافية.

التعقيب الثامن والعشرون :

في صفحـة ١٤٩، قال: «وتفـريق البـاحث في مسألة القرآن بين ما فيه من المعاني النفسية والألفاظ المنطوق بها مع ما يلحق بها من حبر وورق وغلاف، ليقـول ان الأول (يعني المعـاني النفسية) قديم غير مخلوق، والـثـاني حادث مخلوق، أَيُعـدّ بدعـة محظورة؟! لأَن هذا التفريق لم يعلم على عهد رسول الله ﷺ، ومن ثم يجب إطلاق القول بأَن القرآن قديم غير مخلوق دون تفصيل ولا تفريق أَم لا يُعدّ بدعة وانما هو شرح وبيان لما علمه الصحابة من قبل على وجـه الإجمـال، ومن ثم فلا مانـع لا سيما في مجال

التعليم من هذا التفـريق والتفصيـل» اهـ. وتعقيبًا عليه أقول كلامه هذا يتمشّى مع مذهب الأشاعرة الـــذين يُفــرّقـون في كلام الله بين المعنى واللفظ، فيقولون المعنى قائم بالنفس، وهو قديم غير مخلوق، وهذا هو كلام الله عندهم.

وأما اللفظ فهو عندهم تعبير عن هذا المعنى من قبل جبريل أو النبي ﷺ، وهو مخلوق، وهذا تفريق باطل[1]، ومذهب أهل السنة سلفًا وخلفًا أن كلام الله تعالى هو اللفظ والمعنى وكلاهما غير مخلوق لأنه كلام الله تعالى وصفة من صفاته وغير مخلوق، وقوله: «إن الصحـابة علموا هذا التفريق بين اللفظ والمعنى في كلام الله» هو تَقَوّلٌ على الصحابة ونسبة إليهم ما هم منه برءاء.

التعقيب التاسع والعشرون:

في صفحة ١٤٩ تساءل عن التوسل بجاه رسول

(١) وإن نسب هذا القول في صفحة ١٥٤ إلى الإمام الشافعي فهي نسبة غير صحيحة.

الله ﷺ، بعـد وفـاته، أَو بجاه من عُرفوا بالصّلاح والاستقامة بعد وفاتهم، هل هو بدعة أو يقاس على التوسل به ﷺ، حال حياته وهو شيء ثابت دلت عليه الأحاديث الصحيحة، ومن ثم فهو ليس من البدعة في شيء؟ ولم يُجب عن ذلك التساؤل بل ترك القارىء في حيرة والتباس.

وأقول: أولا: التوسّل بالجاه ليس عليه دليل أَصلاً لا في حياته ولا بعد موته، فهو بدعة بلا شك.

ثانيا: أَما التوسّل بدعائه ﷺ، فهو جائز في حياته؛ لأَنه يتمكن من الدعاء فيها، أَما بعد وفاته فطلب الدعاء منه بدعة ولا يجوز؛ لأَنه لا يقدر على الدعاء؛ ولأَن الصحابة لم يفعلوا هذا معه بعد وفاته، وإنما كانوا يفعلونه في حال حياته ولا تُقاس حالة الحياة على حالة الموت لوجود الفوارق العظيمة بينهما عند جميع العقلاء، وإنما يُقيس هذا القياس المُخرّفون.

وإِن كان هو يزعم في صفحة ١٥٥ أَن هذا

التفريق لم يعرف ألا عن ابن تيمية، وأن السلف لم يُفـرّقوا ولم تفرق الأدلة بينهما، وكأنه لم يقرأْ ما ذكره العلماء في هذا الموضوع. وما ذكره ابن تيمية في كتاب «التوسل والوسيلة» عن السلف والأئمة في ذلك، أو أن تحامله عليه أنساه ذلك. ثم إنه نسب إلي السلف ما لم يقولوه وحمّل الأدلة ما لا تتحمله، ولم يأت بدليل واحد على ما قال وأنى له ذلك.

والـواجب أن الباحث أمثال الدكتور البوطي لا يُخطّىء شخصًـا ويتحـامـل عليه حتى يقرأ كلامه، وينـظر في مستنـداته حتى يعرف هل هو مخطىء أو مصيب؟ هذا هو الإنصاف والعدل، ولا ننسى أن الدكتور البوطي له هنات في غير هذا الكتاب حول هذه المسـألـة قد قام بالرد عليها الشيخ محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله.

ثم إنه في صفحة ١٤٦ يُهوّن من شأْن هذه المسأَلة ويقول: **«هي أَقلّ من أَن تصدع المسلمين أَو تجعل منهم مذهبين»**.

وأَقول : كلاّ والله أَنها لمسأَلة خطيرة تمسّ صميم العقيدة وتجرّ إِلى الشّرك فكيف تكون هيِّنة؟!

التعقيب الثلاثون :

في صفحتي ١٥٠ ، ١٥٧ أَدخل تحت بدعة التزيد في العبادة الأَذان الأَول ليوم الجمعة الذي أَمر به عثمان - رضي الله عنه - لما دعت الحاجة إِليه، وهذا منه خطأ واضح فإِن عثمان - رضي الله عنه - من الخلفاء الراشدين، وقد قال النبي ﷺ : «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**»، ففعله هذا يُعتبر سنة لا بدعة فيه ولا تزيّد، وحاشاه من ذلك - رضي الله عنه - وأَرضاه. وهذا ينسينا ما قاله في حقّ شيخ الإِسلام ابن تيمية أَنه ابتدع التفريق بين حالة الحياة والموت، إِذ أَن الخليفة الراشد عنده قد ابتدع وتزيد في الدين.

التعقيب الواحد والثلاثون :

في صفحة ١٦٠ خلط بين علم الكلام والفلسفة، وانتقد شيخ الإِسلام ابن تيمية حيث اجاز مناظرة

المتكلمين بمثل مصطلحاتهم مع أَنه يُنكر على الغزالي انشغاله بالفلسفة، وكأَنه لا يدري أَن علم الكلام غير الفلسفة، وأَن بينهما فرقًا واضحًا[1].

وقد انتقد شيخ الإِسلام أَيضًا في صفحتي ١٦٢، ١٦٣ من ناحية أنه يُحذر من الإقبال على علم الكلام والمنطق، وهو قد تضلع فيهما وناظر بهما.

والجواب عن ذلك: أَنه - يرحمه الله - يُحذر من الاشتغال بذلك من هم على غير مستوى علمي جيد يمكنهم من التخلص من إِضرار علم الكلام؛ ولإِن ذلك يُشغل عن تعلّم الكتاب والسنة. فأَي انتقاد يوجه إِليه في ذلك إِلا من صاحب هوى وحقد، ثم إِن الشيخ - يرحمه الله - لا ينكر على من تعلم علم الكلام والمنطق من أَجل الردّ على المضلّلين وقتلهم

(١) حيث إن علم الكلام عبارة عن قواعد الجدل، والمناظرة، والفلسفة تعني البحث في أصل العالم وحقائق الكائنات وطبائعها وعن العلل والحكم وغير ذلك مما يفضي إلى إنكار وجود الخالق.

بسلاحهم، وإنما يُنكر على من تعلمها بغير هذا القصد.

التعقيب الثاني والثلاثون:

من صفحة ١٦٤ حتى صفحة ١٨٨ شنّ هجومًا مسلحًا على شيخ الإسلام ابن تيمية، واتهمه بأنه قال بقول الفلاسفة حينما قال: «إنّ الحوادث قديمة النوع حادثة الآحاد!!».

وهذه المسألة قد شنّع بها خصوم شيخ الإسلام ابن تيمية عليه قديمًا وحديثا وقالوا: إنه يقول بحوادث لا أول لها، والدكتور في هذا الكتاب اتخذ من هذه المسألة متنفسًا ينفث من خلاله ما في صدره من حقد على شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأنه شيخ السلفيين الذين يضايقونه في هذا الزمان، ولكن والحمد لله ليس له في هذه المسألة ولا للذين سبقوه أي مدخل على الشيخ وسيرده الله بغيظه لم ينل خيرًا، كما ردّ الذين من قبله، فإن مراد الشيخ ـ يرحمه الله ـ أن

إفعال الله سبحانه ليس لها بداية؛ لأنه الأول الذي ليس قبله شيء، قال ـ يرحمه الله ـ: «والتسلسل الواجب ما دلّ عليه الشرع من دوام أفعال الربّ تعالى في الأبد فكلّ فعل مسبوق بفعل آخر فهذا واجب في كلامه فإنه لم يزل متكلمًا إذا شاء، ولم تحدث له صفة الكلام في وقت، وهكذا أفعاله هي من لوازم حياته فإن كلّ حيّ فَعَّال، والفرق بين الحي والميت الفعل، ولم يكن ربنا تعالى قطّ في وقت من الأوقات معطلاً عن كماله من الكلام والإرادة والفعل. . .» إلى أن قال: «ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه، فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته تقدمًا لا أول له، فكلّ مخلوق أول، والخالق سبحانه لا أول له، فهو وحده الخالق وكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن». . إلى أن قال: «والمقصود أن الذي دلّ عليه الشرع والعقل أن كلّ ما سوى الله تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن».

أمّا كون الربّ تعالى لم يزل معطلاً عن الفعل ثم

فعلٍ فليس في الشّرع ولا في العقل ما يُثبته بل كلاهما يدلّ على نقيضه. هذه خلاصة ما يراه الشيخ في هذه المسألة، وهل في ذلك ما يشنع به عليه كما يظنه الدكتور وأضرابه؟ لولا أنه الهوى والحقد أو الجهل والغفلة، فإن بين ما قاله الشيخ في هذه المسألة وبين قول الفلاسفة فروقًا واضحة هي الفروق بين الحقّ والباطل والكفر والإيمان.

التعقيب الثالث والثلاثون:

في صفحتي ١٩١ ـ ١٩٢ يُؤيّد عقد حلقات الصوفية التي يسمونها «حلق الذكر»، ويزعم أنه ليس هناك ما يمنع من إقامتها ويقول إن الذكر مشروع.

ونحن نجيبه عن ذلك ونقول له: **الذكر لا شكّ أنه مشروع لكن على الصّفة الواردة في الكتاب والسنة،** أمّا إحداث هيئة للذكر لا دليل عليها كالذكر الجماعي أو الأوراد الصوفية التي ليس عليها

دليل أَو رُبما يشوبها شيء من الأَلفاظ الشركية فهذه لاشك أنها بدعة، وأن الذين يقيمونها مبتدعة داخلون في قوله ﷺ: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ**»، والشيء قد يكون مشروعاً في أصله لكن الصفة التي يُؤدي بها إذا لم يكن عليها دليل فهي بدعة، وقد أَنكر عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ على الذين يجتمعون في مسجد الكوفة وفيهم رجل يقول: سبّحُوا مائة، كبّروا مائة، هلّلوا مائة؛ لأَن هذه الصفة ليست من سنة الرسول ﷺ.

التعقيب الرابع والثلاثون:

في الصفحات ١٩٣ ـ ١٩٥، شنّع على الذين ينكرون ذكر الله بالاسم المفرد (الله)، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية، فإِنه وجه إِليه قذائف غضبه، ولم يصغ إِلى حُجج المذكورين، ومنها أَن ذكر الله بالاسم المفرد لم يرد في الكتاب ولا في السنة ولا في هدي السلف الصالح، علاوة على أَنه لا يُفيد شيئًا؛ لأَن الاسم المفرد لا يأْتي بفائدة حتى يتركب مع جملة

مفيدة، وما يزعمه الدكتور أَن ذكر الله بالاسم المفردِ يدخلٍ في قوله تعالى: ﴿**واذكر اسم ربك بكرة وأصيلاً**﴾. [الإنسان، الآية ٢٥]. فنحن نسأله ونريد منه الصّدق في الجواب دون مراوغة: هل ورد في سنة من أمره الله بهذا الأَمر وهو الرسول ﷺ، أَنه ذكر الله بالاسم المفرد إِذ لا شك أَن سنته تُفسر القرآن، أَو أَن هذا من محدثات الصوفية وفهمهم السقيم، وكثيرًا ما يكرر الدكتور أَن المخالف في هذه المسأَلة وغيرها لا يُضلل، ونحن نقول له: إِن المخالف لا يُضلل إِذا كان لمخالفته مأْخذ من **النصوص الشرعية**، أَما إِذا كانت مخالفته ليس لها مأْخذ من الكتاب والسنة فإِنه يُضلل؛ لَأن الله تعالى يقول: ﴿**فماذَا بعد الحقّ إِلا الضّلال**﴾. [يونس، الآية ٣٢]. وما دل عليه كتاب الله حق، وما خالفه فهو ضلال، يُضلل من قال به.

التعقيب الخامس والثلاثون:

في صفحتي ١٩٦، ١٩٧ يُبرّر اصطلاحات الصوفية التي منها تفريقهم بين الشريعة والحقيقة، ولم

يجد دليلاً ـ والحمد لله ـ لهذا التبرير إلّا أَن ذلك قول كبار الصوفية كسهل التستري والحارث المحاسبي والجنيد ـ وهذا لا أَظنه معهم وإِن حشره معهم ـ ومعروف الكرخي، فهو بهذا الاستدلال كمن فسر الماء بعد الجهد بالماء[1]، ثم هل هناك حقيقة تُخالف الشريعة حتى يُقال الحقيقة والشريعة إلّا في اصطلاح الصوفية أَن الشريعة للعوام والحقيقة للخواص، وهذا إلحاد واضح، وليت الدكتور لم يدخل هذه المجاهل المخيفة.

التعقيب السادس والثلاثون:

في الصفحات ٢٠١ حتى ٢١٢ تحدث عن الصوفية وأَحوالهم وأَقوالهم وحاول الدفاع عنهم بكلّ ما أُوتي من قوة، والاعتذار لهم بكلّ ما استطاع من عبارة حتى عمن قال منهم: «ما في الجبة إلا الله»، وعمن قال منهم «ما عبدتك خوفًا من نارك ولا طمعًا

---

(١) حيث استدل على قول الصوفية بأنه قول الصوفية.

في جنتـك» ، وبالرغم مما تحمله هاتان العبارتان من كفـر وضـلال حاول تأويلهـما بما لا داعي للإطـالة بذكـره؛ لَأن هاتـين العبارتين تنبآن عن نفسهما ولا تقبلان التأويل؛ فإنّ قول القائل: «ما في الجبة إلا الله» صريح في الحلول أو الاتحاد، وقوله: «ما عبدتك خوفًا من نارك ولا طمعًا في جنتك». مخالف لهدي الأنبياء جميعًا حيث وصفهم الله بأنهم يدعونه رغبًا ورهبًا، ومُخالف لصفة المؤمنين الذين يدعون ربهم خوفًا وطمعًا، ولا يعني هذا أنهم لا يعبدونه إلّا من أجل الخوف والطمع فقط، بل هم مع ذلك يُحبّونه حبًّا شديدًا ويذلون له كما قال تعالى: ﴿**والذّين آمنوا أشـدُّ حبًّـا لله**﴾. [البقرة، الآية ١٦٥]، وقـال تعـالى: ﴿**فسوفَ يأْتي الله بقومٍ يُحبُّهم ويُحبّونه**﴾. [المائدة، الآية ٥٤]. ولا تصحّ العبادة إلا باستكمال هذه الأركان: المحبّة، والذّل، والخوف، والرّجاء.

ثم حاول الدفاع عن ابن عربي وما في كتبه من القول بوحدة الوجود، ففي هامش صفحتي ١٠٤ -

١٠٥ قال: «إنه لا يجوز تكفيره بموجب كلامه الذي فيه الإلحاد الصّريح حتى يعلم ما في قلبه هل يعتقد ما يقول أولاَ؟» اهـ.

ولو صحّ قول الدكتور هذا ما كفر أحد بأي قول أو فعل مهما بلغ من القُبح والشّناعة والكفر والإلحاد حتى يُشقّ عن قلبه، ويُعلم ما فيه من اعتقاد، وعلى هذا فعمل المسلمين على قتال الكفرة وقتل المرتدين خطأ على لازم قول الدكتور؛ لأنهم لم يعلموا ما في قلوبهم وهل هم يعتقدون ما يقولون وما يفعلون من الكفر أولاَ؟!

واستمع إلى عبارته في ذلك حيث يقول: «**وخلاصة المشكلة أنه** (يعني شيخ الإسلام ابن تيمية) **ومن يُقلّده في نهجه يظلّون يأخذون ابن عربي وأمثاله بلازم أقوالهم دون أن يحملوا أنفسهم على التأكّد من أنهم يعتقدون**[١] **فعلاً ذلك اللازم الذي**

---

(١) سبحان الله ومن يعلم عقائدهم.

تصوروه. . . ثم قال: «إما أَن يكون في كتب ابن عربي كلام كثير يُخالف العقيدة الصحيحة ويُوجب الكفر فهذا مالا ريبة فيه ولا نقاش فيه، وإما أن يدلّ ذلك دلالة قاطعة على أن ابن عربي كافر وأنه ينطلق في فهم الشهـود الذاتي من أصل كفري هو نظرية الفيض، فهذا مالا يملك ابن تيمية ولا غيره أي دليل قاطع عليه». انتهى.

وإنما سقت هذا المقطع من كلامه لإطلاع القارىء على ما فيه من تخبط وتناقض ومناقضة لأدلة الكتاب والسنة وعمل المسلمين على كفر من قال كلمة الكفر غير مكره قال تعالى: ﴿ولقد قالُوا كلمةَ الكُفْرِ وكَفَرُوا بعد إسْلَامهم﴾. [المائدة، الآية ٧٤].

ويلزم من هذا أيضًا أنه لا يُحكم بإسلام كافر، إذا نطق بالشهادتين حتى يُعلم ما في قلبه هل يعتقدها أو لا؟! ولوازم هذا كثيرة، ويلزم عليه أن من دعا غير الله لا يكفر حتى يُعلم ما في قلبه.

ثم اعتـذر عن ابن عربي بأن في كتبه كلامًا آخر

ينـاقض كلامه الكفري، ونحن نقول له إجابة عن ذلك: هل ثبت لديك أنه رجع عن كلامه الكفري وأنه كتب هذا الكلام الذي يناقضه بعد ما تاب أو أنه كتبــه من باب التغـطية والتلبيس؟ ثم أنت لم تأت بشاهد على ما قلت من كلامه.

ثم قال: «وإذا أبى ابن تيمية ـ يرحمه الله ـ ألّا أن يحملنـا على تكفـير ابن عربي استدلالاً بالكفريات الموجودة في كلامه والإعراض عن الصفحات الطوال التي تناقضها وتردّ عليها في مختلف كتبه وأقواله فإنها لدعوة منه بلا ريب إلى أن نُكفّره هو الآخر استدلالاً بالضلالات الفلسفية التي انزلق فيها». ويعني بذلك المسألة التي سبق ذكرها وهي قول الشيخ: «إن أفعال الله سبحانه ليس لها بداية».

ونقــول: ياسبحــان الله هل وصف الـرّب بما يستحقـه من الكـمال بدوام أفعاله وكماله أزلاً وأبدًا وتنزيهه عن التعطيل الذي وصفه به أهل الضلال من قولهم: «إنه ـ تعالى الله عما يقولون ـ مضى عليه وقت

لم يفعل شيئًا ثم حدث له الفعل بعد ذلك» هل هذا هو قول الفلاسفة الذين يقولون بقدم العالم وإنكار الخالق؟ إن الضلال هو قول من يُعطل الله من أفعاله ويضرب له مدة لا يفعَل فيها شيئًا كما هو قول علماء الكلام.

وإن قول ابن تيمية هو الحقّ وقول أهل الحقّ، وأين خطؤه ـ لو كان خطأ على فرض ـ من كفريات ابن عربي وقوله بوحدة الوجود وأن من عبد الأصنام ما عبد إلا الله، ثم إن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ يرحمه الله ـ لم ينفرد بتكفير ابن عربي بل قد كفره كثير من العلماء حتى من الصوفية، واقرأ مؤلفاتهم في ذلك ومنها كتاب: «تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي» للبقاعي وغيره من الكتب، وللشيخ تقي الدين الفاسي رسالة مستقلة في تكفير ابن عربي، وذكر من قال بذلك من العلماء، وهي مطبوعة متداولة، فإذا كان بإمكان البوطي أن يُكفّرهم فليفعل.

التعقيب السابع والثلاثون :

في صفحة ٢٣٦ كتب عنوانًا بلفظ: «**التمذهب بالسلفيــة بدعــة**». وهــذا الكـلام يُثـير الـدّهشـة والاستغراب، كيف يكون التمذهب بالسلفية بدعة والبدعة ضلالة؟ وكيف يكون بدعة وهو اتباع لمذهب السلف، واتبـاع مذهبهم واجب بالكتـاب والسنـة وحقّ وهُدًى؟ قال تعالى: ﴿**والسَّابِقُون الأَوّلُون من المهاجرينَ والأَنصارِ والذين اتبعوهم بإِحسانٍ رَضِيَ الله عنهم**﴾. [المائدة، الآية١٠٠].

وقـال النبي ﷺ: «**عليكم بسنتي وسُنّـة الخلفاء الراشدين**». الحديث، فالتمذهب بمذهب السلف سنة وليس بدعة، وإنما البدعة التمذهب بغير مذهبهم.

وإذا كان قصده أَن التسمي بهذا الاسم حادث كما يظهر من كلامه ولم يكن معروفًا من قبل فهو بدعة بهذا الاعتبـار، فمسـألة الأَسماء أَمرها سهل والخطأ فيها لا يصل إِلى حدّ البدعة، وإِن كان قصده أَن في

الـذين تسموا بهذا الاسم من صدرت عنهم أخطاء تُخالف مذهب السلف فعليه أن يُبـيّن هذا دون أن يتنـاول السلفية نفسها، فالتسمي بالسلفية إذا كان يعني التمسك بمذهب السلف ونبذ البدع والخرافات فهذا شيء محمود وطيب، كما قرر هذا هو في صفحة ٢٣٣ حيث قال عن حركــة جمال الـدين الأفغـاني ومحمـد عبده وتسميتها بالسلفية: **فقد كان الشعار الـذي رفعـه أقـطاب هذه الحـركـة الإصلاحية هو السلفيــة. وكـان يعني الـدعـوة إلى نبـذ كلّ هذه الرواسب التي عكّرت على الإسلام طهره وصفاءه.**

هذا ما قاله عن تلك الحركة وتسميها بالسلفية، ولم يعب عليها هذا التسمي نظرًا لسلامة أهدافها، فنقول له: وهل السلفية اليوم تعني غير ذلك؟

التعقيب الثامن والثلاثون:

وفي صفحتي ٢٣٦، ٢٣٧ عبرّ عن دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ يرحمه الله ـ بالمذهب الوهابيّ

وقـال: «إنّ الوهابية تبرّموا من هذه الكلمة؛ لأنها تُوحي بأن ينبوع هذا المذهب بكل ما تضمنه من مزايا وخصائص يقف عند الشيخ محمد بن عبدالوهاب، فدعاهم ذلك إلى أن يستبدلوا بكلمة الوهابية هذه كلمة السلفية. . . » إلخ ما قال.

والجواب أن نقول: إن الشيخ محمد بن عبدالوهاب ليس له مذهب خاص به يدعى بالوهابية؛ لأنه في العقيدة على منهج السلف، وفي الفروع على مذهب الإمام أحمد بن حنبل الذي كان عليه علماء نجد من قبله وفي عصره ومن بعده، وأتباعه يَدْعُون إلى التّمسك بمذهب السلف، ويسيرون عليه، وأنا أُطالبه أن يأتي بما يثبت أن الشيخ محمد بن عبدالوهاب أتى بمذهب جديد ينسب إليه، وإذا لم يأت ـ ولن يأتي بذلك ـ فإنه مفتر على الشيخ وعلى أتباعه والله يُجزي المفترين.

التعقيب التاسع والثلاثون:

في صفحتي ٢٣٩، ٢٤٠ تكلّم عن زيارة القبر

النبـويّ على صاحبه أفضل الصلاة والسلام فقال: «ولكم اتهمنا واتُّهم كثير من المسلمين من أهل السنة والجماعة بالابتداع والمروق لأننا ذهبنا إلى ما ذهب إليـه الجمهور من علماء السلف وغيرهم من أنه لا ضير في أن يعزم الرجل على زيارة كلّ من قبر النبي ﷺ، ومسجده» ـ كذا قال ـ .

والجواب أن نقول: إن زيارة قبر النبي ﷺ، من غير سفر سنة، وليست بدعة، ولم يقل أحد إنها إذا كانت على هذه الصّفة فهي بدعة ومروق، أما السفر لزيارة قبره ﷺ، فهو بدعة؛ لأنه لا يجوز السفر لأجل زيارة القبـور، لا قبر النبي ﷺ، ولا قبر غيره من الأولياء والصّالحين أو الأقارب؛ لقوله ﷺ: «**لا تُشدُّ الرِّحال إلاّ إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى**»، وعملاً بهذا الحديث لم يكن السلف والأئمة الأربعة وغيرهم من الأئمة المقتدى بهم يسافرون من أجل زيارة القبور، وقد أوغل الدكتور في الخطأ حين ادعى أن مذهب

الجمهور من علماء السلف وغيرهم أنه لا ضير في أن يعـزم الـرجل على هذا، فإن كان قصده العزم على السفر لزيارة قبر النبي ﷺ، فعلماء السلف ينهون عما نهى عنـه الـرسـول ﷺ، من السفـر لزيارة القبـور عمومًا، قبر النبي ﷺ، وغيره.

ثم إن الدكتور خطَّأ شيخ الإسلام ابن تيمية في استـدلالـه بالحـديث المذكور على منع السفر لزيارة القبور وسماه غلطًا عجيبًا انزلق فيه الشيخ حيث قال:
«**ويـترتب على هذا الغلط العجيب الذي انزلق فيه ابن تيمية ـ يرحمه الله ـ أن الإنسان لا يجوز له أن يشدّ الرحل إلى زيارة رحم أو إلى طلب علم أو ألى انتجاع رزق، لأن هذه الأشياء كلها خارج المساجد الثلاثة**».

ونحن نقول له: بل الغلط العجيب ما انزلق إليه فهم الدكتور؛ لأن الحديث الشريف يعني منع السفر إلى بقـاع مخصوصة لأجل التعبد فيها أو عندها غير المساجد الثلاثة، سواء كانت هذه البقاع مساجد أو قبورًا أو غيرها.

أما السفر لزيارة الرحم أو طلب العلم أو طلب الرزق فلم يدخل في مدلول الحديث أصلاً .

التعقيب الأربعون :

في صفحة ٢٤١ قال عن سبب صبر الإمام أحمد على تحمل محنة القول بخلق القرآن : «وإنّما كان سبب المحنة التي تعرض لها الإمام دون غيره هو ورعه الشديد الذي منعه أن يفصل ويُفرّق بين اللفظ والمعنى» .

والجواب نقول له :

أولا : لم يكن الإمام أحمد وحده الذي تعرض لهذه المحنة بل شاركه في ذلك خلق كثير من العلماء منهم من قتل في ذلك ومنهم من عُذّب وأوذي ، لكن يظهر أن الدكتور لم يقرأ التاريخ .

ثانيا : ليس هناك تفريق بين معنى القرآن ولفظه ، وكلاهما كلام الله منزّل غير مخلوق ، والتفريق بينهما بأن يُقال المعنى غير مخلوق واللفظ مخلوق : هذا قول

المبتدعة لا قول أهل السنة فالإمام أحمد لم يُفرّق بينهما؛ لأنه كغيره من الأئمة لا يرى فرقًا بينهما ولا يعتقد عقيدة الأشاعرة.

التعقيب الواحد والأربعون وهو الأخير :

في صفحتي ٢٥٦، ٢٥٧ استنكر الردّ على كتاب «الذخائر المحمدية» لمحمد علوي مالكي وبيانٍ ما فيه من الضلالات، وقال: إن محمد علوي من أهل السنة والجماعة ولم يقرأ الناس في تأليفه وكتاباته ولم يروا من واقع حاله إلا ما يزيدهم ثقة باستقامة دينه وصلاح حاله وسلامة عقيدته.

والجواب أن نقول له : الواجب عليك أن تنظر محتويات كتب هذا الرجل وتعرضها على الكتابِ والسنة وعلى عقيدة السلف لتعرف مدى مطابقتها أو مخالفتها لهذه الأصول **ولا تعتمد على قراءة الناس،** وإنما تنظر أنت هل المعترض عليه مُصيب أو مخطئ؟ هذا ما يتطلبه الباحث المنصف الذي يحترم ما يقول

ويكتب، دون التهجم على من اعترض على علوي قبل معرفة وجهة اعتراضه.

ثم هل كون الرجل من أهل السنة والجماعة ومن أهل الاستقامة هل ذلك يمنع من الاعتراض عليه إذا أخطأ؟!

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه